

أزمة الودائع المحمدة: كيف يواجه القطاع المالي السوري أخطر اختبار منذ تأسيسه؟

كتبه محمد خير قزيها | 12 ديسمبر، 2025



تواجه المصارف السورية اليوم واحداً من أعقد تحدياتها منذ تأسيسها، مع انكشاف كبير على النظام المالي اللبناني وتجميد ودائع تجاوزت مئات ملايين الدولارات. ومع بدء الحكومة الجديدة مساراً أكثر صراحة في الاعتراف بالخسائر، يصبح السؤال الأساسي هو: كيف يمكن للبنوك السورية استعادة توازنها خلال مهلة الستة أشهر التي حددتها المصرف المركزي؟

يعالج هذا المقال جذور الأزمة، وواقع ميزانيات المصارف، والخيارات المتاحة لإعادة الهيكلة، وصولاً إلى السؤال الحاسم: من سيتحمل عبء هذه الودائع المحمدة؟

حجم الانكشاف السوري وأسبابه التاريخية

لسنوات طويلة، اعتمدت المؤسسات والأفراد في سوريا على المصارف اللبنانية كامتداد طبيعي للنظام المالي المحلي، خصوصاً مع القيود المفروضة على التعامل بالدولار داخل سوريا. فمنذ ستينيات، وبعد تبني سوريا نهجاً اشتراكياً وتزايد القيود على حركة رأس المال، لعب لبنان دور

"المصرف الخارجي" للسوريين. ومع تصنيف سوريا دولة راعية للإرهاب عام 1979 وترابع اندماجها في الاقتصاد العالمي، أصبح النظام المالي اللبناني قناة أساسية للتمويل والتجارة. وبعد تحرير جزئي للاقتصاد عام 2005، ازدادت الروابط المالية مع دخول مصارف لبنانية إلى السوق السورية.

وبعد 2011، دفعت العقوبات الغربية الشركات السورية إلى [الاعتماد على البنوك اللبنانية](#) للالتفاف على القيود، إلى أن جاء انهيار النظام المالي اللبناني عام 2019. هذا التاريخ الطويل جعل جزءاً مهماً من السيولة السورية يستقر في لبنان.

وقد وصلت هذه الودائع إلى لبنان عبر مسارين رئисيين، الأول من خلال تحويلات مباشرة أجرتها الشركات السورية والتجار بحثاً عن قناة آمنة للتعامل بالدولار وتمويل الواردات، والثاني عبر أرصدة المصارف السورية نفسها التي كانت تفتح حسابات لدى بنوك لبنانية لتسهيل عملياتها الخارجية. وبمرور الوقت، تراكمت هذه الأرصدة إلى أحجام كبيرة بفعل غياب بدائل مصرفية دولية داخل سوريا.

ومع انهيار القطاع المالي اللبناني، [فرضت قيود صارمة على السحب والتحويل](#)، وتوقفت المصارف عن تسديد الودائع بالدولار، ما أدى عملياً إلى تجميدها. ولم يكن ذلك قراراً سياسياً بقدر ما كان نتيجة إفلاس فعلي للبنوك اللبنانية وعجزها عن تلبية التزاماتها تجاه المودعين.

ووفق ما نقلته وكالة رويترز عن حاكم مصرف سوريا المركزي في 21 أكتوبر 2025، فإن [حجم هذه الودائع الحمدة](#) بات يُقدر حصرياً بنحو 1.6 مليار دولار. وقد ألزم المركزي السوري البنوك بالاعتراف الكامل بهذه الخسائر المحتملة وتكوين مخصصات تغطي 100% منها خلال ستة أشهر، مما يكشف أن هذه الأزمة لم تعد خارجية فقط، بل أصبحت تهديداً مباشراً للاء المصارف السورية واستقرارها المالي.



AFP

الوضع المالي للمصارف السورية

تكشف [الإفصاحات المالية للمصارف الخاصة](#)، المنشورة مؤخراً على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، أن حجم الودائع لدى لبنان يبلغ نحو 360.5 مليون دولار، وهو رقم كفيل وحده بإعادة تشكيل خريطة الملاعة في القطاع المصرفي السوري.

هذا الانكشاف الكبير يسلط الضوء على الهشاشة البنوية للمصارف، ويطرح أسئلة صعبة حول قدرتها على امتصاص الخسائر ضمن مهلة الستة أشهر التي حددها المصرف المركزي. ومن هنا تأتي أهمية فهم رأس المال الفعلي، وطبيعة الأرباح الحقيقة وغير الحقيقة، ومدى قدرة كل مصرف على مواجهة هذا العبء.

على الورق، تبدو المصارف السورية وكأنها تتمتع برؤوس أموال مريحة تتراوح بين 5 مليارات و120 مليار ليرة. هذه الأرقام كانت تبدو ضخمة في لحظة إقرار [قانون المصارف عام 2001](#)، حين كان الحد الأدنى لرأس المال 1.5 مليار ليرة يساوي نحو 30 مليون دولار. اليوم، ومع وصول سعر الصرف إلى حدود 11,055 ليرة للدولار، تبدو الصورة مختلفة تماماً، فالـ 5 مليارات ليرة – الحد الأدنى لرؤوس الأموال في بعض البنوك – تعادل اليوم فقط نحو 452 ألف دولار. أما أكبر المصارف من حيث رأس المال، كالبنك الذي يحمل 120 مليار ليرة، فقيمتها الفعلية لا تتجاوز 10.8 ملايين دولار.

بمعنى آخر، فإن معظم المصارف السورية تعمل اليوم برأوس أموال تتراوح فعلياً بين نصف مليون دولار و11 مليون دولار كحد أقصى، أي أقل بكثير من المعايير التي كانت تطبق في سوريا قبل عقدين.

هذا التأكيل الكبير في القوة الدولارية لرأس المال يجعل قدرة المصارف على امتصاص أي خسائر خارجية – وعلى رأسها الودائع المجمدة في لبنان – محدودة جداً، ويكشف عميق الفجوة بين الأرقام الاسمية في البيانات المالية والقدرة الحقيقية للمصارف على الصمود.

أرباح ضخمة على الورق

عند النظر إلى الإفصاحات المالية للمصارف السورية في الجدول، قد يبدو للوهلة الأولى أنّ معظم البنوك تحقق أرباحاً استثنائية، فالأرباح غير الحقيقة – الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والقطع الأجنبي – تتجاوز في بعض الحالات عشرات أضعاف رأس المال؛ إذ يسجل بنك قطر الوطني-سورية أكثر من 2.2 تريليون ليرة أرباحاً غير محققة، بينما يظهر بنك بيمو السعودي الفرنسي نحو 986 مليار ليرة ضمن الفئة نفسها.

لكن هذه الأرقام، رغم ضخامتها، لا تعكس قوة مالية حقيقة. فهي ليست ناتجة عن نشاط مصرفي أو توسيع ائتماني، ولا يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة لدعم رأس المال أو تغطية خسائر الودائع المجمدة في لبنان. إنها أرباح "دفترية" بالكامل، تتحرك صعوداً وهبوطاً بتغير سعر الصرف فقط.

هذا الحجم الكبير من الأرباح غير الحقيقة يجعل الميزانيات تبدو قوية شكلياً، في حين أنّ القيمة الفعلية للموجودات وسيولة المصارف ما تزال محدودة. وبالتالي، فإن هذه الأرباح لا يمكن التعويل عليها في أي خطة لإعادة الهيكلة أو لتحمل الصدمات الخارجية، مهما بلغت أرقامها.



الربحية التشغيلية ضعيفة

عند النظر إلى الأرباح الحقيقة – أي تلك الناتجة عن النشاط المصرفي الفعلي – تظهر صورة مختلفة عن تلك التي تعكسها الأرباح الدفترية. فعدد من المصارف الخاصة يحقق أرباحاً تشغيلية متواضعة، بينما يسجل بعضها الآخر خسائر مباشرة رغم الأرقام الإيجابية في بند الأرباح غير الحقيقة.

على سبيل المثال:

- شهبا بنك يسجل خسارة محققة تقارب 77 مليار ليرة.
- البنك العربي سورية يظهر خسارة بنحو 18 مليار ليرة.
- فيما تحقق مصارف كبرى مثل المصرف الدولي للتجارة والتمويل أو بنك الائتمان الأهلي أرباحاً تشغيلية، لكنها تبقى محدودة مقارنة بضخامة أرباح إعادة التقييم.

هذا التباين يكشف عن واقع فعلي وهو أن القطاع المصرفي السوري يعمل في بيئة تشغيلية شديدة الانكماس، مع تراجع الإقراض وضعف النشاط الاقتصادي. لذلك تبدو البنوك قادرة على تسجيل أرباح دفترية كبيرة، لكنها عاجزة في المقابل عن تحقيق ربح تشغيلي يعزز رسميتها أو يزيد قدرتها على امتصاص خسائر حقيقة.

الودائع المجمدة في لبنان

تكشف البيانات في الجدول الثاني عن الصورة الأكثر حساسية في ميزانيات المصارف السورية وهي الإيداعات الموجودة داخل المصارف اللبنانية وما تمثله من عبء مباشر على رأس المال وحقوق المساهمين، فعلى امتداد المصرف الخاصة، وصل مجموع الودائع المجمدة في لبنان إلى نحو 3.99 تريليون ليرة سورية، أي ما يعادل اليوم ما يقارب 360 مليون دولار فقط بسعر الصرف الحالي.

مصارف ذات انكشاف مرتفع: مخاطر حقيقة على الملاعة

تُظهر البيانات أن بعض المصارف السورية تحمل نسباً خطيرة من الإيداعات الموجودة في لبنان مقارنة بإجمالي ودائعها، أو حق مقارنة بحقوق مساهميها (رأس مال مساهميها وأرباحهم غير الموزعة). أبرزها:

- شهبا بنك: تتجاوز ودائعه في لبنان 569 51.5 مليار ليرة (51.5 مليون دولار)، مقابل إجمالي ودائع داخلية يبلغ 414.9 37.5 مليار ليرة (37.5 مليون دولار)، ما يعني أن البنك يضع في لبنان 137.2% من كامل ودائعه – وهي أعلى نسبة انكشاف في القطاع كله. الأخطر أن حقوق المساهمين، البالغة 46.3 مليار ليرة فقط، لا تغطي سوى 68% من هذا الانكشاف، وهي واحدة من أضعف نسب التغطية بين المصارف السورية، وتُظهر هشاشة واضحة في

- قدرة البنك على امتصاص أي خسارة ناجمة عن ودائعه المجمدة.
- فرنسبنك سوريا:** يضع 440 مليار ليرة (39.8 مليون دولار) في لبنان، بنسبة 58.7% من ودائعه، بينما تغطي حقوق المساهمين 22% فقط من هذا الانكشاف، وهي واحدة من أضعف نسب التغطية ضمن القطاع.
 - البنك العربي - سوريا:** انكشاف بنسبة 23.4%， لكن تغطية الحقوق للإيداعات لا تتجاوز 22%， وهي نسبة تبدو كبيرة حسابياً لكنها لا تعفي توفر سيولة حقيقة، بل تعكس تضخم بند حقوق الملكية بفعل الأرباح غير الحقيقة.
 - بنك بيبيو السعودي الفرنسي:** على الرغم أن نسبة الإيداعات في لبنان إلى الودائع داخل سوريا تبلغ نحو 32% إلا أن تغطية حقوق المساهمين لهذه الودائع لا تتجاوز 47%.

هذا يشير بوضوح إلى أن أي خسارة جزئية أو كافية لهذه الإيداعات ستقع مباشرة على حقوق المساهمين أولاً، ثم على قدرة البنك على الاستمرار ثانياً.

مصارف ذات انكشاف محدود... لكنها ليست بمنأى عن الأزمة

في المقابل، تظهر مصارف عديدة انكشافاً شبه معدوم على لبنان، مثل، المصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك الشام وبنك الأردن والبنك الوطني الإسلامي. ورغم أن نسب الانكشاف لديها تقترب من الصفر، إلا أن هيكل رأس مالها تبقى خاضعة لنفس المشكلات التي يعني منها القطاع.

مصارف وسطية... لكنها مهددة بتآكل الملاعة

مصارف مثل بنك الآئتمان الأهلي وبنك سوريا والمهرج وبنك البركة. تحمل نسب انكشاف تتراوح بين 6% و33%. ورغم أن حقوق المساهمين تغطي نظرياً هذه النسب (109%， 126%， 235%)، إلا أن هذه التغطية كما أشرنا تعتمد على قيمة دفترية لا يمكن تحويلها إلى نقد سريع.

تحديات إعادة الريكلة خلال مرحلة الستة أشهر

أثار قرار مصرف سوريا المركزي بإلزام المصارف بالاعتراف الكامل بخسائر ودائعها المجمدة في لبنان وتكون مخصصات خلال ستة أشهر فقط انتقادات واسعة داخل القطاع المصرفي. فقد اعتبر عدد من المصرفيين أن القرار “غير من حيث المبدأ، لكن المرحلة غير واقعية”، نظراً لعمق الخسائر وصعوبة معالجتها مالياً خلال فترة قصيرة. ويؤكد الحاكم حرصية أن الخطوة ليست سياسية، بل جزء من “الالتزام بلوائح أهميتها الحكومة السابقة”， مضيفاً أن “الاعتراف بالشكلة بات ضرورة، فالإنكار لم يعد حلّاً”.

وتشير مصادر مصرافية إلى أن بعض البنوك المتضررة بدأت محادثات أولية مع مؤسسات مالية عربية - من الأردن وال سعودية و قطر - حول احتمالات استحواذ أو شراكات رأسمالية لتعزيز ملاعتها. لكن هذه التحركات ما تزال في بداياتها وقد تستغرق وقتاً يزيد من ضغط المرحلة.

بالنسبة للحكومة السورية الجديدة، يُعد هذا الملف أولوية قصوى، إذ يمثل وجود نظام مصرفى سليم شرطاً أساسياً لأى مسار اقتصادى مستقبلي، ولا سيما خطط إعادة الإعمار التي تحتاج إلى جهاز مصرفى قادر على التمويل والاستقرار. وتمثل مهلة الأشهر الستة اختباراً حقيقياً لدى قدرة المصارف على التحول من الاعتراف بالأزمة إلى بناء قاعدة مالية متينة للمرحلة المقبلة.



الرئيس السوري أَحمد الشُّرع يستقبل رئيس حُكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي في قصر الشعب بدمشق في سوريا - @grandserail

ما هي السيناريوهات المتاحة لمعالجة الأزمة؟

تقف المصارف السورية أمام أربعة مسارات رئيسية لمعالجة خسائر الودائع الموجودة في لبنان، ضمن مهلة ستة أشهر التي حددها المصرف المركزي. لكل سيناريو سوابق عالية تمنح صورة أوضح عن فرص النجاح وحدوده.

1) زيادة رأس المال عبر مساهمين جدد أو استحواذات خارجية

بما أنّ الحكومة السورية غير قادرة على ضخ أموال جديدة، يبقى الخيار الواقعى هو جذب مستثمرين خارجيين أو تنفيذ عمليات استحواذ جزئية، إذ تُعد هذه العمليات شكلاً مباشراً من أشكال زيادة رأس المال. نموذج مشابه حدث في [بنك Barclays البريطاني](#) عام 2008، حين رفضت الحكومة التدخل، فلجأ البنك إلى مستثمرين من قطر وأبوظبي لرفع رأسماله بنحو 12 مليار دولار، ما جنبه الانهيار دون أي دعم حكومي.

2) الدمج بين المصارف الضعيفة

يهدف الدمج إلى خلق مؤسسات أكبر وأكثر قدرة على امتصاص الخسائر. مثال واضح هو [اندماج HBOS مع Lloyds في بريطانيا عام 2008](#), والذي منع انهيار أحد أكبر البنوك البريطانية عبر توحيد ميزانيات الكيانين.

3) إنشاء "بنك سيء" لعزل الخسائر

يعتمد هذا النموذج على نقل الأصول المتعثرة إلى كيان مستقل. أحد أبرز التطبيقات كان في أيرلندا عام 2009 عبر إنشاء [NAMA](#), الذي استحوذ على القروض السامة من البنك، ما سمح للمصارف بالعودة للنشاط الطبيعي تدريجياً. على الرغم أن النموذج مفيد لكنه يحتاج تشريعياً وتمويلياً خاصاً، مما يجعله صعب التنفيذ خلال ستة أشهر.

4) التصفية المنظمة للبنوك غير القابلة للإنقاذ

في حال عجز أي بنك عن الامتثال لشروط الرسملة أو الدمج، يصبح خيار التصفية مطروحاً. مثال عن ذلك هو [تصفية بنك Laiki في قبرص](#) عام 2013، حيث نُقلت الودائع الصغيرة إلى بنك آخر، بينما تحمل كبار المودعين جزءاً من الخسائر.

لماذا يُعدّ مزيج "زيادة رأس المال + الدمج" الأكثر قابلية للتنفيذ خلال ستة أشهر؟

لأن هذين المسارين هما الوحيدان اللذان يمكن تطبيقهما فوراً دون الحاجة إلى إطار تشريعي جديد، على عكس نموذج "البنك السيئ" أو التصفية المنظمة اللذين يتطلبان قوانين خاصة وهيئات وإجراءات طويلة لا يمكن استكمالها ضمن مهلة قصيرة. فزيادة رأس المال ممكنة عبر [مستثمرين خارجين على لا تتجاوز 49%](#)، وهو خيار أكثر واقعية في ظل ضعف السيولة داخل السوق السورية أو عبر مساهمين محليين ضمن الحدود القانونية.

أما الدمج، فيجري ضمن الأطر القانونية القائمة، إذ تسمح التشريعات السورية [باندماج الشركات السامة](#) تحت إشراف مصرف سوريا المركزي دون تعديلات قانونية معقدة. كما يتيح الدمج توسيع قاعدة رأس المال وتوزيع الخسائر على ميزانية أكبر، فيما تؤمن الرسملة موارد مالية جديدة لتعزيز الملاءة. هذا المزيج يجمع بين حلّ سريع وحلّ مستدام، وقد يمنح المصارف قدرة عملية على الامتثال لتعليمات المصرف المركزي خلال ستة أشهر دون الدخول في إصلاحات تشريعية مكلفة زمنياً.

بكل تأكيد الخسائر لن تتبعر الودائع، بل ستتوزع بحسب قدرة كل طرف على امتصاصها. ونظراً لضعف القدرة المالية للدولة وغياب أي دور تعويضي حتى الآن من المصرف المركزي، يصبح المساهمون في المصارف السورية المرشح الأول لتحمل الجزء الأكبر، سواء عبر زيادة رأس المال أو خفض قيمة الأسهم أو عبر الدمج والاستحواذ.

وفي المقابل، تبقى قدرة المصارف اللبنانية على السداد شبه معادومة في المدى المنظور. لذلك، فإن

الإجابة النهائية ستتوقف على حجم الجرأة التنظيمية واستعداد المصارف لاتخاذ قرارات صعبة، لكنها ضرورية لحماية النظام المالي السوري من اهتزاز أعمق.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/346362>